الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

اتجاهات ومؤشرات التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة

شهد اقتصاد دولة الامارات انتعاشا ملحوظا عام 2000 بسبب الاتفاع في اسعار الـــنفط وواصل انتعاشه عام 2001 ولكن بوتيرة اقل بسبب تذبذب تلك الاسعار والاضطرابات في الاسواق العالمية وخاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 .

انتهجت دولة الامارات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تعتمد على نظام السوق وتميزت تلك السياسة بحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والسلع والخـــدمات وتـــشجيع الاستثمارات والسعي الدائم لإعطاء دور اكبر للقطـــاع الخـــاص فـــي مختلـــف الأنـــشطة الاقتصادية وحقق اقتصاد دولة الإمارات معدلات نمو عالية حسب المقارنات الدولية وكان للقطاعات الانتاجية الأولوية في النمو بهدف تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وتقليل اعتماده على عائدات النفط .

2 – 1 أبعاد النمو الإقتصادي على المستوى الإجمالي

2 – 1 – 1 الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الاجمالي للدولة عام 1995 حوالي 156.9مليار درهم ارتفـــع إلـــى 248.8 مليار درهم عام 2001 وحقق معدلا للنمو بلغ 8 % خلال تلك الفترة إنعكس هذا التطور على مستويات المعيشة حيث بلغ متوسط دخل الفرد في دولة الامارات حـــوالي 63.5 ألف درهم عام 2001 وهو من المستويات المرتفعة عالميا.

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة

خلال السنوات من 1995 حتى 2001

(مليون درهم)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1995	156902
1996	175778
1997	187550
1998	177360
1999	201797
2000	257979
2001	248854

لاشك إن النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني يعبر عنه الناتج المحلي الإجمـــالي بـــصورة واضحة والذي شهد خلال الفترة 1995-2001 معدلات نمو عالية في مختلف القطاعـــات الاقتصادية وتأتي أهمية معدلات النمو في ظل ظروف تذبذب أسعار النفط وعدم استقرار السوق ،وكان للتزام دولة الإمارات ودول الاوبك الاخرىبالحصص الانتاجية الاثر الاكبر

في تحقيق الاستقرار النسبي للسوق النفطية وبالتالي المحافظة على معدلات النمو ، بالإضافة إلي التطور السريع والملحوظ الذي تشهده القطاعات غير النفطية والأهمية التي توليها الدولة لهذه القطاعات تأكيدا للهدف الاستراتيجي الذي تسعي له الحكومة وهو التقليل من الاعتماد علي القطاع النفطي في قيادة دفة الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (2)

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة

موزعا قطاعيا 1995 - 2001

(مليون درهم بالاسعار الجارية)

القطاعات	1995	%	2001	%	معدل النمو السنوي
قطاع النفط	47949	31	69650	28	6.4
القطاعات الإنتاجية غير النفطية	36682	23	65542	27	10.1
قطاعات الخدمات الإنتاجية	51809	33	80377	32	7.6
قطاعات الخدمات الاجتماعية	20462	13	33285	13	8.4
الناتج المحلي الإجمالي	156902	100	248854	100	8

حقق قطاع النفط معدلا للنمو قدرة 6.4% خلال الفترة 1995ــ 2001 وخلال الفترة ذاتها حققت القطاعات الأخرى معدل اكبر للنمو قدره 8.6% ، كما أن قطاع النفط أصبح يمثل ما بين 31% ــ 28% من الناتج المحلي الإجمالي المحقق بالدولة بينما القطاعات الأخرى أصبحت تمثل ما بين 69% ــ 72% من الإجمالي مما يدل على تعاظم دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الاقصاد الوطني .

باستبعاد قطاع النفط نجد أن القطاعات الإنتاجية الاخرى حققت نموا قدرة 10.1% خلال الفترة 1995 ــ 2001 وهذا يعكس جهود الدولة في تشجيع القطاعات الانتاجية الأخرى لتوسع طاقتها الإنتاجية أو استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة بكفاءة عالية.

كما ان القطاعات الخدمية كان لها نصيب في النمو تحقيقا لاستراتيجية التنمية الشاملة و المتوازنة حيث حقق قطاع الخدمات الانتاجية معدلا قدره 7.6 % وقطاع الخدمات الاجتماعية معدلا قدره 8.4 % خلال الفترة ذاتها .

2 – 1 – 2 : الاستثمارات الثابتة

حرصت دولة الامارات علي تشجيع النشاط الاستثماري ،ويظهر ذلك من خلال تنفيذ مشاريع غطت كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد بلغ حجم الاستثمارات المنفذة عام 2001م ما يقرب من 58.7 مليار درهم بنسبة 23.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام وهي نسبة جيدة مقارنة بالدول النامية والمتقدمة.

لقد استحوذ القطاع الخاص علي ما نسبته 42.6%من جملة الاستثمارات المنفذة في عام 2001م وكانت هذه النسبة 41.4%عام 1999 ويعتمد القطاع الخاص في استثماراته علي قطاع الصناعات التحويلية والتجارة والمطاعم والفنادق والعقارات والنقل والتخزين والاتصالات.أما القطاع العام فقد حقق استثمارات نسبتها 31% من جملة الاستثمارات عام 2001م ويعتمد هذا القطاع علي نشاط النفط الخام والصناعات التحويلية والنقل والتخزين والاتصالات.أما الاستثمارات الحكومية المحلية فقد مثلت ما نسبته 26.4% من جملة الاستثمارات وحققت ذلك في قطاع الزراعة وقطاع الكهرباء والماء والنقل والتخزين وقطاع العقارات والخدمات الحكومية.

كما أن الاستثمار في القطاعات الانتاجية استحوذ على نحو 46.5% عام 2001،أما قطاعات الخدمات الإنتاجية فقد حققت استثمارات نسبتها 44%من جملة الاستثمارات ،كما أن القطاعات الخدمية فقد حققت استثمارات نسبتها 9.5%.

2 – 1 - 3 : التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما وفعالا، حيث تعتمد معظم الفعاليات الاقتصادية في الدولة علي الايرادات المتحصلة من صادرات النفط الخام ، كما أن الواردات تساهم بصورة فعالة في تلبية احتياجات الطلب المحلي علي مختلف السلع سواء للاستثمار او الاستهلاك .

وتشير البيانات إلي أن الفائض في الميزان التجاري قد أرتفع في عام 2001م إلي 38.2 مليار درهم مقارنة بعام 1999 الذي بلغ 17.4 مليار درهم ويعزي ذلك لكبر حجم الصادرات المتمثل في النفط الخام الذي أرتفع من 45.2 مليار درهم إلي 66.1 مليار درهم .

فقد بلغ حجم الصادرات 171.3 مليار درهم عام 2001م ، ويغلب عليها النفط الخام إذ بلغت مساهمته في الهيكل الأجمالي لصادرات الدولة ما نسبته 38.6% أما المنتجات النفطية فبلغت نسبتها 3.8%وصادرات الغاز بلغت نسبتها 7.4%والصادرات الأخرى 4.3% وصادرات المناطق الحرة 12.5% وصادرات سبائك الذهب 4.4%أما إعادة التصدير فبلغت نسبتها في هيكل الصادرات 29.0%.

ولقد حققت الواردات زيادة في عام 2001م إذ بلغت 133.1 مليار درهم بينما كانت في عام 1999 نحو 116.5 مليار درهم ويرجع هذا التطور في حجم الواردات إستجابه لتلبية احتياجات التنمية من مختلف السلع الإنتاجية و الاستهلاكية فقد بلغت نسبة مساهمة الواردات السلعية في حجم الواردات الكلي 76.8% بينما نجد أن نسبة واردات المناطق الحرة بلغت 16.6% ونسبة الواردات من السبائك الذهبية 6.6% من جملة الواردات للدولة.

2 – 1 – 4 : الاستهلاك النهائي

إذا كانت الأوضاع الاقتصادية والمالية خلال الفترات السابقة سمحت بتطور الاستهلاك النهائي بمعدلات عالية نظرا لوفرة الموارد المالية تجاه الاحتياجات التي كانت قائمة آنذاك

إلا أن اداء الحكومة وسرعة حركتها تجاه التنمية تتوقف مستقبلا على مدى قدرتها على الحد من الاستهلاك النهائي وتوجيه الموارد للاستثمار الثابت المحلى أو الاستثمار الخارجى.

جدول رقم (3)

الاستهلاك النهائي بين الحكومي والخاص

وعلاقته بالناتج المحلي

البيـــــان	1995	%	2000	%	معدل النمو السنوي
الاستهلاك الحكومي	25850	25.6	38720	27	8.4
الاستهلاك الخاص	75303	74.4	104616	73	6.8
الاستهلاك النهائي	101153	100	143336	100	7.2
الناتج المحلى الإجمالي	156902	-	251548	-	9,9
نسبة الاستهلاك النهائي	64.5		57		

للناتج المحلي					

تضح من الجدول السابق إن معدل نمو الاستهلاك النهائي أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على أن الزيادات السنوية فى الاستهلاك النهائي لا تتم على حساب الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات ومن جهة أخرى يتضح أن نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 57% في عام 2000 وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي خلال نفس العام و نجد أنها أقل من معدل نمو السكان وهذا يعكس ارتفاع مستوى المعيشة بالدولة.

وبشكل عام فإن تطور الاستهلاك النهائي بالمعدلات التي تحققت يستند إلى أمور عديدة أهمها أن السياسات العامة للدولة استهدفت قدر الإمكان عدم المساس بنوعية وحجم الخدمات المقدمة للسكان ، إضافة إلى التطور الحضاري والثقافي الملموس للسكان أوجد أنماطا جديدة من الاستهلاك ، و ساعد علي ذلك أيضا الزيادة السكانية والمستوي العالي للأجور نسبيا بالدولة .

وبتحليل هيكل الاستهلاك النهائي نجد أنه في عام 1995 كان الاستهلاك الحكومي يمثل 25.6%بينما الاستهلاك الخاص (العائلي) يمثل 74.4% أما في عام 2000 فكان الاستهلاك الحكومي يمثل 27% بينما الاستهلاك الخاص يمثل 73% ، ويعزى ارتفاع قيم الاستهلاك الحكومي بين عامي 2000/1995 إلى استمرار الحكومة في تطوير ونشر الخدمات العامة بأنواعها المختلفة ، أما إرتفاع الاستهلاك الخاص فسببة إرتفاع الدخل المتاح والميل الحدي للاستهلاك وخاصة من جانب المواطنين بدولة الإمارات .

2 – 1 – 5 : المالية العامة

تلعب المالية الحكومية دورا هاما لا يمكن إغفاله فى تفعيل القطاع الخاص وزيادة أنشتطه بما تمده من نفقات عامة تشمل كافة القطاعات .

فى دولة الإمارات اتخذت المالية العامة دورا جديدا له اهميته ، فإضافة إلى الدور الاعتيادى فى الانفاق على المؤسسات الحكومية ، فهى تسعى للدخول فى مجالات وأنشطة إنتاجية لمجابهة قضايا التمويل وزيادة مواردها الذاتية 0

ولو أستعرضنا التطورات المالية خلال السنوات 1995-2000 نلاحظ أن هناك تطورات فى الإيرادات العامة حيث أرتفعت من 43.8 مليار درهم عام 1995 إلى 76.8 مليار درهم عام 2000 بمعدل نمو سنوى قدره 11.9% وقد مثلت الإيرادات العامة ما نسبته 27.9% من الناتج المحلي الإجمالى عام 1995 وأرتفعت إلى 30.5%عام 2000 والجدول التالى يبين هيكل الإيرادات العامة.

جدول رقم (4)

هيكل الإيرادات العامة

(مليار درهم)

البيـــــــان	1995	2000	معدل النمو السنوى
الإيرادات الجارية	40.5	69.1	11.3
عوائد النفط	32	56.2	11.9
أخرى	8.5	12.9	8.7
الإيرادات الرأسمالية	3.3	7.7	18.5
قروض	1.2	2.1	11.8
أخرى	2.1	5.6	21.7
إجمالى الإيرادات	43.8	76.8	11.9

يوضح لنا الجدول السابق أن الإيرادات الجارية نمت بمعدل نمو سنوى قدره 11.3% خلال السنوات محل الدراسة ، وكانت تمثل 92.5 %من إجمالى الإيرادات العامة عام 1995 أنخفضت لتصل إلى 90% عام 2000 وإن الإيرادات الرأسمالية نمت بمعدل نمو سنوى قدره 18.5 % .

ولازالت العوائد النفطية تمثل نسبة عالية من جملة الإيرادات الجارية إذ بلغت عام 1995 79% وأرتفعت عام 2000 ووصلت إلى 81.3 % 0ولاشك أن الإعتماد على مصدر غالب لتمويل الميزانية ،فيه الكثير من الخطورة إلا ان الدولة تسعى جاهدة للتقليل من الاعتماد على النفط كممول رئيسي للمالية العامة من خلال ايجاد مصادر اخرى مثل الاستثمارات والرسوم.

شهد الإنفاق الحكومى خلال السنوات 1995-2000 زيادة كبيرة ،وانسحبت هذه الزيادة على مختلف عناصر النفقات ،وإن كان الإنفاق الجارى هو الغالب نتيجة لمتطلبات التنمية والدور التقليدي الذي تلعبه الحكومة في تقديم الخدمات بشتى انواعها .

جدول رقم (5)

هيكل النفقات العامة

(مليار درهم)

البيـــــــان	1995	2000	معدل النمو السنوى
النفقات الجارية	38.8	62.8	10.1
الأجور	14.3	17.7	4.3
مستلزمات الانتاج	13.3	12.9	(0.6)
التحويلات الجارية	11.2	32.2	23.5
النفقات الرأسمالية	24.9	20.8	(4)
إنمائية	15.3	12.8	(4)
تحويلات	8.4	6.1	(6)
قروض	1.2	1.9	9.6
إجمالى النفقات العامة	63.7	83.6	5.6

أرتفع إجمالى النفقات العامة من 63.7 مليـــار درهم عام 1995 إلى 83.6 مليار درهم عام 2000 بمعدل نمو قدره 5.6% وكانت النفقات الجارية تمثل ما نـــسبته 60.9% مـــن إجمالى النفقات العامة عام 1995 أرتفعت لتصل إلى 75.1% عام 2000 .

نلاحظ أن بند الأجور فى زيادة إذ بلغ معدل نمـــوه الـــسنوى 4.3% ، أمـــا بنـــد التحويلات الجارية فنجد أنه فى زيادة إذ بلغ معدل نموه 23.5% خـــلال الفتـــرة 1995-2000 وذلك بسبب الزيادة فى قيم المساعدات وكذلك أستحداث هيئات مستقلة جديدة كجامعة زايد ومؤسسة الإمارات للأعلام وهيئة المعاشات .

ولو تتبعنا النفقات الراسمالية نجد أن نموها بالسالب 4% خلال الفترة ، والنفقات الإنمائية تمثل ما نسبته 61.4% من جملة النفقات الرأسمالية عام 1995 ،61.5% عام 2000 ونموها أيضا بالسالب 4% وهو دلاله على استكمال الدولة لبناء الهيكل الأساسى الضرورى لانطلاقة التنمية والمرافق والأنشطه الاقتصادية الأخرى .

أما التحويلات الرأسمالية فكان معدل نموها بالسالب أيضا لأنخفاض المنح والمساعدات الخارجية التى تقدمها الدولة بسبب انخفاض عوائد النفط أما القروض والمساهمات فقد أرتفع معدل نموها وبلغ 9.6% بسبب أرتفاع مساهمات الدولة فى المؤسسات والشركات العربية والدولية .

جدول رقم (6)

توزيع النفقات العامة لبعض القطاعات عام 2000

(مليون درهم)

القطاعات	جملة الإنفاق
الزراعة	3779
الخدمات التعليمية	5212
الخدمات الصحية	3795
الأعلام	544
الأسكان	523

تميزت ميزانية دولة الإمارات خلال السنوات الماضية حتى عام 1982 بوجود فائض رأسمالى ، إلا أنه وبعد هذا العام ظهر العجز فى الفائض الرأسمالى أو النهائى بسبب انخفاض وتذبذب العوائد النفطية وهذه الظاهرة لا تختص بها دولة الإمارات بل هى موجودة فى غالبية الدول النفطية.

جدول رقم (7)

الفائض الجاري والعجز

(مليار درهم)

البيان	1995	2000
الإيرادات الجارية	40.5	69.1
النفقات الجارية	38.8	62.8
الفائض الجارى	1.7	6.3
إجمالى التكوين الرأسمالى	15.3	12.8

	(13.6)	(6.5)
تحويلات رأسمالية	9.6	8
	(23.2)	(14.5)
إيرادات رأسمالية	3.3	7.7
العجـــــــــز	(19.9)	(6.8)

تشير البيانات أن الفائض الجارى تحقق فى حسابات الحكومة خـــلال الـــسنوات 1995 ،1997، 2000 وتحقق العجز فى السنوات 1998 ،1999 والفائض الجارى شئ هام فـــى حسابات الدولة المالية ، إذ عن طريقه تمول العمليات الرأسمالية ويتشكل التكوين الرأسمالى الذى يعتبر عنصرا هاما وأساسيا من عناصر الثروة القومية ، لذا من الأهمية أن يخطـــط لهذا الفائض لضمان تزايده وهو لايأتى إلا عن طريق ضبط الانفـــاق الحكـــومى الجـــارى وتنظيمه ومحاولة المحافظةأو زيادة الإيرادات الرأسمالية.

ويلاحظ من الجدول السابق أن هناك أستمرار لحالة العجز فى الميزانية العامة للدولـــة وإن كان هناك تحسن بعض الشيء فى الوضع عام 2000 .

2 ــ 2 : ابعاد النمو الإقتصادي على المستوى القطاعي

2 – 2 – 1 : قطاع الصناعات التحويلية

حقق قطاع الصناعات التحويلية ناتجا محليا عام 1995قدرة 16.3مليار درهم ارتفع عام 2001بمعدل نمو قدرة 13.2% إلي نحو 34.4مليار درهم وذلك بسبب التقدم الملحوظ في الصناعات البتروكيماوية اصبحت لها مكانة في هيكل الصناعة الوطنيـــة مثـــل مـــشتقات البترول والغاز الطبيعي المسال والأسمدة والبلاستيك وكذلك الصناعات الغذائية وصـــناعة الأسمنت والالومنيوم .

2 – 2 - 2 : قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية

حققت السياسات الزراعية التي انتهجتها الدولة اهدافها حيث اتفعـــت عـــدد الحيـــازات الزراعية وزادت المساحات المزروعة وبالتالي زاد الانتاج الزراعي ويؤكد ذلك قيام العديد من الصناعات التحويلية مثل تعليب الخضروات والتمور والاعلاف ، وقد حقق القطـــاع

الزراعي ناتجا محليا عام 1995 بلغ نحو 4.5 مليار درهم أرتفع عام 2001 إلـــي 10.3 مليار درهم بمعدل نمو نحو 6.4% خلال الفترة رغم ظـــروف المناخيـــة الـــسائدة إلا أن الاهتمام الكبير الذي توليه قيادة الدولة لهذا القطاع إضافة إلي الدعم الموجه له مـــن قبـــل الحكومة أدي إلى تطوره بشكل ملحوظ .

2 – 2 – 3 : قطاع الكهرباء والماء

حقق قطاع الكهرباء والماء ناتجا محليا قدرة 3.2مليار درهم أرتفع إلي 4.9مليار درهـــم عام 2001 بمعدل نمو قدرة 7.1% حيث شهد هذا القطاع تنفيذ العديد مـــن المـــشروعات الاتحادية شملت كافة الإمارات لا سيما الإمارات الشمالية كمشروع رفع الجهد الكهربـــائي بالساحل الشمالي وتحسين شبكة توزيع الكهرباء برأس الخيمة إلي جانب دخـــول مـــشروع الطويلة إلى الخدمة لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة لخدمة اغراض التطور الـــصناعي والزراعي بالإضافة إلي تركيز الدولة علي إنتاج المياه المحلاة بافتتاح محطات تحلية فـــي كل من إمارة رأس الخيمة والفجيرة وأم القيوين.

2 -2- 4 : قطاع التشييد والبناء

أما قطاع التشييد والبناء فقد حقق ناتجا محليا عام 1995 قدرة 13.6 مليـــار درهـــم أرتفع في عام 2001 إلي 17.4 مليار درهم بمعدل نمو قدرة 4.2% ، وهو قطاع مؤثر في كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى ممثلا بجهاز المقاولات الذي قام بتنفيذ وتطـــوير التجمعات العمرانية والبنى التحتية للدولة

وبالنسبة لقطاعات الخدمات الإنتاجية فقد حققت في الفترة 1995-2001 نموا فـــي الناتج المحلي قدرة 7.6% بالأسعار الجارية وهي تمثل 33% من إجمالي الناتج المحلي المحقق في عام 1995 ،32% مما تحقق عام 2001 وهذا يدل علي التطورات في تلك القطاعات التي تهيئ الظروف المناسبة للقطاعات الإنتاجية للعمل بكفاءة ،كما توفر لهـــا أساسيات الحركة والنشاط ،وتشهد الدولة نشاط تجاري وسياحي كبير .

2 – 2 - 5 : قطاع المطاعم والفنادق

حقق قطاع المطاعم والفنادق ناتج قدرة 2,2 مليار درهم عام 1995 أرتفع في عام 2001إلي 5.3 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدرة 15.6% حيث شهد هذا القطاع اهتمام من الدولة في استغـــــلال الإمكانات الطبيعية والظروف المناخـــــية في عمل منتجعات

وقري سياحية وفنادق ومطاعم ،وسينشط هذا القطاع في المستقبل متزامنا مع النشاط السياحي وخلق مجالات سياحية جديدة مثل سياحة المؤتمرات ،كما أن شهور السياحة والتسوق التي اشتهرت بها الدولة تزيد من أشغال الفنادق ورواج المطاعم.

2 –2 - 6 : قطاع المشروعات المالية

يأتي قطاع المشروعات المالية كأحد القطاعات التي تدير الاقتصاد الوطني من خلال الجهاز المصرفي وشركات التأمين حتى أصبحت الدولة من أهم المراكز المالية في المنطقة ،ولذلك فقد حقق القطاع ناتجا قدرة 8,8 مليار درهم عام 1995 ارتفع ليصل إلي 16.9مليار درهم عام 2001بمعدل نمو قدرة 11.4% وبإنشاء سوق الأوراق المالية ،سوف يكون تأثير هذا القطاع ملحوظا وإيجابيا خلال السنوات القادمة.

2 –2 - 7 : قطاع النقل والتخزين والإتصالات

انعكاسا لما تشهده الدولة من حركة في إنشاء وتوسعة مستمرة في الموانئ التجارية والمطارات الدولية وتحديث شبكات الطرق الحلية وبناء شبكات جديدة لتغطي كافة الإمارات بالإضافة إلي إنشاء شبكة متكاملة من الاتصالات تعمل بأحدث الوسائل الحديثة ،حقق قطاع النقل والتخزين والاتصالات ناتجا بمقدار 10.5 مليار درهم عام 1995 أرتفع في عام 2001وأصبح 17.9 مليار درهم بمعدل نمو 9.3 % خلال فترة الدراسة.

2 – 2 - 8 : قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح

قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح من القطاعات الفاعلة في اقتصاد الدولة وهو قطاع يقدم مستلزمات العملية الإنتاجية لكافة القطاعات الأخرى ويلعب فيه القطاع الخاص دورا كبيرا بفضل قيام الدولة بتذليل كل الصعوبات ليساهم بفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي ،ولهذا فقد حقق ناتجا قيمته 16.1 مليار درهم عام 1995 أرتفع في عام 2001 محققا 22.8 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدرة 6%.

2 – 2 - 9 : قطاع العقارات وخدمات الأعمال :

أما قطاع العقارات وخدمات الأعمال فلازال يؤدي دورة بكفاءة عالية من خلال ما يقدمه من حجم أعمار وبناء ضخم يغطي كافة الإمارات ،وعلي الرغم من الدور الكبير للقطاع الخاص في هذا القطاع ، إلا أن إسهامات الحكومة لا تزال لها أثرها ،فهي تسهم في بناء المساكن الشعبية لكافة المواطنين وتلبي حاجات السكان المتزايدة ،ولقد حقق هذا القطاع ناتجا

مقداره 15.7 مليار درهم عام 1995 ارتفع في عام 2001 محققا 19.6 مليار درهم بمعـــدل نمو قدرة 3.8 %.

أما قطاعات الخدمات الاجتماعية فهي تواكب نهضة الدولة ،فاستمرار الارتفاع معـــدل النمو السكاني والتوسع الحضري ،دفع الدولة لتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية ســـواء كانت صحية أو تعليمية أو ثقافية أو أمنية أو رعاية اجتماعية ،وهذه الإنجازات المتواليـــة خلال السنوات السابقة دليل علي حرص الدولة علي المحافظة علي مستوي معيشي وبيئـــي لائق وكان مردود ذلك أن صنفت الدولة ضمن أفضل دول العالم من حيث اهتمامها بالتنمية البشرية ،والبيانات تشير إلي أن هذه القطاعات الاجتماعية حققت نموا بلغ 8.4% بالأسعار الجارية خلال الفترة 1995-2001 وحققت أيضا ما نسبته 13% من إجمالي الناتج المحلي عام 1995 ،13%في عام 2001 .

2 – 2 - 10 : قطاع الخدمات الحكومية:

حققت الخدمات الحكومية ناتجا محليا بلغ 16.7 مليار درهم عام 1995 ارتفعت إلـــي 27.5مليار درهم عام 2001 بمعدل نمو بلغ 8.6 والخدمات الاجتماعية والشخصية حققـــت 2.5 مليار درهم عام 1995 وارتفعت في عام 2001 إلي 4 مليار درهم بمعدل نمو قـــدرة 8.2 0% أن التزام الدولة بتوفير الخدمات الحكومية لكل فرد بالدولة أحد الأهداف الرئيسية للتنمية في دولة الإمارات ،ورغم سياسات ضبط الأنفاق الحكومي إلا أن الدولـــة حافظـــت علي مستوي لائق من الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية ،كما أولت اهتماما أكبر في السنوات الأخيرة لقضايا المرأة وتثقيفها وتأهيلها كعنصر أساسي بالمجتمع لتعزيز دورها ومكانتها وإيجاد الركائز الأساسية التي ترفع من قدرتها في تربية الأجيال .

جدول رقم (8)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية

1995، 2001

(مليون درهم)

القطاعـــــــات	1995	2001	معدل النمو السنوي
قطاعات المشروعات غير المالية			
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	**4501**	**10359**	**14.9**

الصناعات الاستخراجية	48512	70347	6.4
النفط الخام والغاز الطبيعي	47949	69650	6.4
المحاجر	563	697	3.6
الصناعات التحويلية	16345	34433	13.2
الكهرباء والغاز والمياه	3231	4890	7.1
التشييد والبنـــــــاء	13614	17446	4.2
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	16088	22838	6
المطاعم والفنـــــــادق	2208	5293	15.6
النقل والتخزين والاتصالات	10537	17964	9.3
العقارات وخدمات الأعمـــــال	15712	19662	3.8
الخدمات الاجتماعية والشخصية	2531	4067	8.2
قطاع المشروعات المالية	8836	16903	11.4
قطاع الخدمات الحكومية	16708	27504	8.6
الخدمات المنزلية	1223	1714	5.8
ناقصا :الخدمات المصرفية المحتسبة	3144	4566	(6.4)
الناتج المحلي الإجمالي	156902	248854	8